الأمم المتحدة S/2023/96

مجلس الأمن

Distr.: General
8 February 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نود أن نطلعكم على تقييماتنا للقرار الصادر عن محكمة منطقة لاهاي القضائية بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

فمنذ إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH17 في دونباس في 17 تموز/يوليه 2014، دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى إجراء تحقيق كامل ودقيق وغير متحيز وغير مسيَّس في أسباب تحطم الطائرة، استنادا إلى الحقائق والأدلة الدامغة. وبادر بلدنا إلى اعتماد قرار مجلس الأمن 2166 (2014) وهو لا يزال ملتزما التزاما تاما بتنفيذه.

وقد أشار الجانب الروسي مرارا إلى أن فريق التحقيق المشترك اتبع نهجا انتقائيا ومسيَّسا عند جمع الأدلة على قضية MH17، التي استُند إليها لاحقاً في الدعوى الجنائية التي أقامتها محكمة مقاطعة لاهاي القضائية ضد ثلاثة مواطنين روس هم أ. ف. جيركين، و ي. أ. بولاف، و س. ن. دوبينسكي، إضافةً إلى مواطن أوكراني اسمه ل. ف. خارتشينكو.

ونتيجة لذلك، خلُصت المحكمة إلى أن س. ن. دوبينسكي، و ل. ف. خارتشينكو، و أ. ف. جيركين مذنبون في جميع التهم الموجهة إليهم، أي التسبب عمداً في تحطم طائرة، والقتل، وحكمت عليهم غيابيا بالسجن المؤبد. وصدر حكم بالبراءة لصالح بولاتوف، المدعى عليه الروسي الوحيد الذي مثَّله محامون.

وقد استند الحُكم في معظمه إلى استنتاجات النيابة العامة في هولندا، المستمدة من إفادات شهود مجهولي الهوية مصنفين في عداد الشهود السريين وبيانات قدمها جهاز الأمن في أوكرانيا، الذي ضُبط مرارا متلبسا بتقديم معلومات مغلوطة ومتناقضة، وهو طرف معني بالقضية. ولم يضع المدعون العامون والقضاة في الاعتبار أقوال الشهود الذين استدعاهم دفاع أ. و. بولاتوف وكامل مجموعة المواد التي قدمها الاتحاد الروسي، بما في ذلك البيانات الأولية المستمدة من الرادار والتقارير المتعلقة بتجربة الذخيرة الحية التي أجرتها شركة ألماز – أنتي، المصنِّعة لمنظومة الصواريخ من طراز بوك المضادة للطائرات.

وتجاهل المدعون أيضا كون أوكرانيا رفضت تقديم البيانات المستمدة من الرادار وسجلات الاتصالات الخاصة بالخدمات الأرضية لتتبع مسار الرحلات الجوية. وعلاوةً على ذلك، اختفى عن الأنظار

ضباط مراقبة الحركة الجوية الأوكرانيون الذين كانوا يزاولون مهامهم الرسمية في ذلك اليوم، ومن ثم فقد كان بإمكانهم إلقاء الضوء على وقائع المأساة. فمنذ إسقاط الطائرة، لم يتم التحقيق وفق الأصول في مسؤولية أوكرانيا عن عدم إغلاقها المجال الجوي فوق منطقة الأعمال العدائية حيث نشرت القوات المسلحة الأوكرانية منظومات دفاعها الجوي، بما في ذلك منظومات صواريخ بوكس.

وكان بالإمكان أن تساعد الصور المستمدة من الأقمار الصناعية والتي التقطتها الولايات المتحدة يومَ تحطُّم الطائرة في توضيح ملابساته، إلا أن واشنطن رفضت رفضا قاطعا الامتثال لطلب القضاة الداعي إلى الكشف عن البيانات المعنية أو على الأقل السماح بدراستها بموجب شروط خاصة.

إن من الواضح تماماً أن محكمة مقاطعة لاهاي القضائية اعتمدت نهجا مسيَّسا للغاية عند نظرها في قضية MH17، متجاهلة بذلك الأدلة التي تتنافى مع نسختها الأولية للمأساة. وعلى الرغم من هذا الموقف المتحيز، لا يرد في الحكم أي ذِكر لإدانة روسيا في تحطم الطائرة، حسبما تكهّنت به وسائل الإعلام الغربية. وإلى جانب ذلك، ينص الحكم على استنتاجات قانونية مهمة.

أولا، لم يتم الإقرار بأن قوات جمهورية دونتسك الشعبية جزء من القوات المسلحة للاتحاد الروسي – أي أن تورط القوات الروسية في الحادث لم يتم إثباته (جاء في المادة 4-4-3-1-4 من الحكم ما يلي: "تلاحظ المحكمة أن جمهورية دونتسك الشعبية لم تكن جزءا من القوات المسلحة الرسمية للاتحاد الروسي ... ولا يمكن اعتبار جمهورية دونتسك الشعبية جزءا من القوات المسلحة للاتحاد الروسي، ولا يمكن أيضا اعتبار أعضاء جمهورية دونتسك الشعبية جزءا من تلك القوات المسلحة.").

ثانيا، وفقا لما ذُكر في حكم المحكمة، فإن صاروخا من طراز بوك أُطلق على طائرة مدنية خطأً. أي أنه لا يمكن للمرء أن يتحدث عن عمل إرهابي منسوب إلى روسيا (جاء في المادة 6-3-5-3 من الحكم ما يلي: "ترى المحكمة أنه من غير المعقول تماما أن تكون طائرة مدنية قد أُسقطت عن عمد ... فالخطأ المرتكب هو شيء ترى المحكمة أنه أمر معقول.").

ثالثا، لم تتمكن المحكمة من تحديد أشخاص معينين مسؤولين عن إطلاق الصاروخ. ويجدر بالذكر أيضا أن حكم الإدانة بالتواطؤ لم يصدر إلا بحق المدعى عليهم الذين لم يشاركوا في المحاكمة (جاء في المادة 6-3-5-3 من الحكم ما يلي: "لا يمكن إثبات تصرفات طاقم قذيفة بوك – تيلار عند إطلاق الصاروخ بوك على الطائرة MH17 بناءً على ملف أوراق القضية. كما أغفل ملف أوراق القضية تحديد الجهة التي أصدرت الأمر بإطلاق الصاروخ، والداعي إلى إصدار هذا الأمر.").

رابعا، لاحظت المحكمة العمل غير اللائق الذي قامت به النيابة العامة الهولندية في عدد من القضايا. فقد خلُص القضاة إلى أن عرض البيانات الشخصية عن المشتبه بهم وصورهم في المؤتمرات الصحفية هو انتهاك إجرائي (جاء في المادة 4-4-4-2 من الحكم ما يلي: "إن الإفصاح عن الأسماء الكاملة وغير ذلك من تفاصيل الحياة الشخصية للمتهمين، إلى جانب عرض صورهم، في مؤتمر صحفي يُبث عالميا هو تصرف يتجاوز نوع نشر المعلومات المألوف في القضايا الجنائية ... والطريقة التي اختارها الادعاء وفريق التحقيق المشترك للتواصل بشأن مصير الرحلة MH17 والإعلان عن أسماء المشتبه بهم في هذه الدعاوى الجنائية تستدعي وقفة للتفكير ... وترى المحكمة أنهما أسهما في تشكيل الرأي العام عن هذه القضية الجنائية ... والإفصاح عن تفاصيل الحياة الشخصية للمتهمين في المؤتمرات الصحفية وعرض

صـورهم يمكن بسـهولة تامة أن يُعتبر انتهاكا محتملا للحق في الخصـوصـية المحمي بمقتضـى المادة 8 [من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان]“).

إن المحاكمة التي جرت في هولندا تنطوي على كل الاحتمالات أن تصـبح واحدة من أكثر المحاكمات خزيا في تاريخ الإجراءات القانونية. ففي جميع مراحل المحاكمة، تعرضـت المحكمة لضـغوط غير مسبوقة من السياسيين الهولنديين وممثلي النيابة العامة الهولندية ووسائل الإعلام التي تسعى إلى فرض قرار ذي دوافع سياسية. ومن الواضح أيضا أن هولندا ببساطة، وبعد أن شرعت في جلسات استماع موازية لقضية MH17 ضد روسيا في منتديات أخرى، لم تستطع السماح بصدور أي حكم غير حكم الإدانة على الصـعيد الوطني لأن ذلك سـيؤدي إلى انهيار حججها في الهيئات الدولية. وغني عن القول إن توخِّي الموضوعية والحياد في ظروف من هذا القبيل هو أمر غير وارد.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**